العاملون في مجال الصحة يحثون كير ستارمر على وقف مبيعات الأسلحة البريطانية لإسرائيل

الأحد 25 أغسطس 2024 08:18 م

دعا العشرات من الأطباء والممرضات والمتخصصين الطبيين المقيمين في المملكة المتحدة والذين عملوا في غزة رئيس الوزراء كير ستارمر إلى وقف مبيعات الأسلحة لإسرائيل.

وفي رسالة مفتوحة نسقها المركز الدولي للعدالة للفلسطينيين **(ICJP)**، حذر العاملون في مجال الصحة ستارمر ووزير الخارجية ديفيد لامي من أن استمرار مبيعات الأسلحة قد يضع المملكة المتحدة في انتهاك للقانون الدولي وقالوا إن إنهاءها "صحيح أخلاقيًا وقانونيًا".

وتابعت الرسالة: "من الصعب على الكثير منا أن يروي المشاهد التي شهدناها في غزة، وخاصة في ظل معرفتنا بأن العديد من الإصابات التي عالجناها ربما تكون ناجمة عن استخدام أنظمة الأسلحة والمكونات الموردة من بريطانيا"، كما جاء في الرسالة.

كما أشارت الرسالة إلى أنه "باستثناءات هامشية فقط، فإن الجميع في غزة مرضى أو مصابون أو كليهما".

واستشهد الموقعون بالقانون البريطاني المحلي والقانون الإنساني الدولي ومعايير الترخيص للتصدير الاستراتيجي البريطانية، وأكدوا أنه من الضروري وقف المبيعات.

وقال العاملون في مجال الصحة: "نحن من بين المراقبين المحايدين الوحيدين الذين سُمح لهم بدخول قطاع غزة منذ 7 أكتوبر".

وأضافوا: "مع استهداف الصحفيين الدوليين وحرمانهم من الوصول إلى غزة، كان لزامًا علينا أن نستعين بخبراتنا كشهود عيان بدلاً من الروايات الصحفية أو التحقيقية".

منذ بداية حرب غزة في 7 أكتوبر، تزايد القلق بين موظفي الخدمة المدنية بشأن استمرار مبيعات الأسلحة البريطانية لإسرائيل.

في مايو، أفاد موظف حكومي سابق يعمل في مجال سياسة المساعدات الدولية في موقع "ديكلاسيفايد يو كيه" أن ما يصل إلى 300 موظف في وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية أثاروا رسميًا مخاوف بشأن تواطؤ بريطانيا في جرائم الحرب الإسرائيلية في غزة.

في يوليو، طلب اتحاد الخدمات العامة والتجارية، الذي يمثل الموظفين الحكوميين البريطانيين، عقد اجتماع مع مكتب مجلس الوزراء لمناقشة الحرب في غزة وتداعياتها على موظفي الحكومة.

وفي أول يوم له في منصبه، قال وزير الخارجية ديفيد لامي إنه طلب مراجعة شاملة لامتثال إسرائيل للقانون الإنساني الدولي.

وفي يوليو، أخبرت مصادر موقع "ميدل إيست آي" أن المملكة المتحدة من المتوقع أن تفرض قيودًا على مبيعات الأسلحة إلى إسرائيل.

ومع ذلك، أشارت تقارير لاحقة في صحيفة التايمز والغارديان إلى أن القرار تأخر بسبب التحديات القانونية في التمييز بين الأسلحة المصنوعة في المملكة المتحدة والتي تستخدمها إسرائيل في حربها على غزة وتلك المستخدمة لأغراض الدفاع.

https://www.middleeasteye.net/news/30-doctors-who-worked-gaza-call-keir-starmer-end-israel-arm-sales